غرفة تجارة عمّان
AMMAN CHAMBER OF COMMERCE 1923
البيت الآمن للتاجر

أثر الأزمات الإقتصادية والسياسية والصحية على القطاع السياحي في الأردن

إدارة السياسات والدراسات

آذار/ 2024

فهرس المحتويات

	الملخص التنفيذي		3
1	مؤشرات القطاع السياحي في الأردن		6
	1-1	الدخل السياحي والانفاق السياحي	6
	2-1	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي	8
	3-1	أعداد السياح الوافدين للأردن	9
	4-1	عدد العاملين في المنشآت السياحية	12
	5-1	عدد المنشآت السياحية	13
	6-1	مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي لتنشيط القطاع السياحي	14
	7-1	أبرز التحديات التي تواجه قطاع السياحة	16
2	قياس أثر الازمات الاقتصادية والسياسية والصحية على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي		17
	1-2	أثر الأزمة المالية العالمية على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي	17
	2-2	أثر أحداث الربيع العربي على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي	18
	3-2	أثر جائحة كورونا على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي	18
	4-2	أثر الحرب الأوكرانية الروسية والعدوان على قطاع غزة على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي	19
3	تقدير الفجوة بين الدخل السياحي المتوقع والفعلي		20
	التوصيات		22
	المراجع		23

أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية على القطاع السياحي في الأردن

الملخص التنفيذي:

يُعَدُّ القطاع السياحي من القطاعات المعززة للنمو الاقتصادي رغم تعرضه للعديد من الازمات الاقتصادية والسياسية والصحية، تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الازمات الاقتصادية والسياسية والصحية (الأزمة المالية العالمية، الربيع العربي، جائحة كورونا، الحرب الأوكرانية الروسية، الحرب على قطاع غزة) على قطاع السياحة خلال الفترة 2006-2023.

أظهرت نتائج التحليل الوصفي والقياسي ما يلي :

- انخفاض الدخل السياحي والانفاق السياحي بنسبة 75.6% خلال العامين (2020 و2021) بسبب تداعيات جائحة كورونا، وتعافي الدخل السياحي بعد جائحة كورونا بنسبة 95.8% ليسجل مستوى أعلى مما كان عليه قبل الجائحة.
- شكل الدخل السياحي من الأردنيين المقيمين في الخارج الأهمية النسبية الأكبر خلال الفترة 2006-2023، ثم الدخل القادم من السياح الأجانب، ثم السياح العرب، وأخيراً السياح القادمين من دول الخليج العربي. وفي حال استثناء الدخل السياحي المتأتي من الأردنيين المقيمين في الخارج، فقد شكل الدخل السياحي من الأجانب من غير العرب الأهمية النسبية الأكبر لذات الفترة وبنسبة 38.7%، ثم جميع الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي بنسبة 36.6%، وأخيراً دول الخليج العربي بنسبة 24.7%.

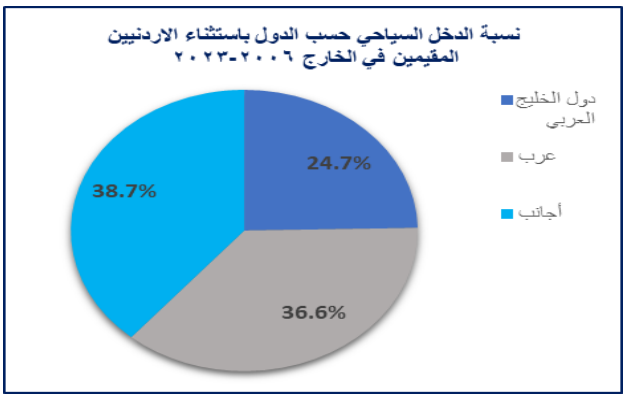

- اثناء الازمات الاقتصادية والسياسية والصحية شكلت نسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 3.2% خلال الازمة المالية العالمية، و11.6% خلال فترة الربيع العربي، و13.2% خلال فترة جائحة كورونا.

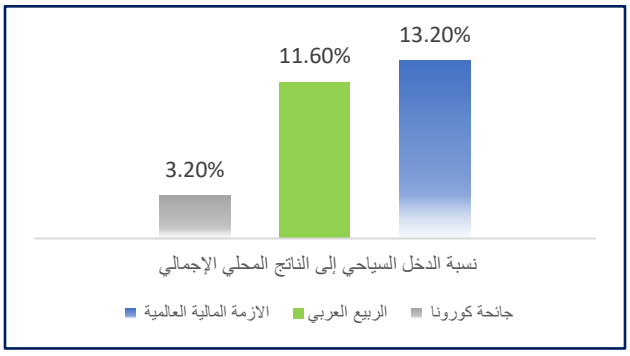

- باعتماد القيمة المضافة (Value Added) تم تقدير نسبة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019-2023، أظهرت نتائج التقدير أن نسبة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 3.9% عام 2019، ثم تراجعت بسبب جائحة كورونا الى 1% خلال عام 2020، وارتفعت الى 1.8% لعام 2021، و3.6% لعام 2022، لتصل إلى 4.6% في عام 2023.

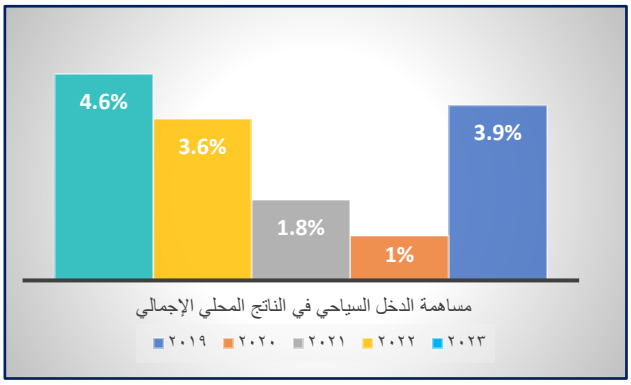

- بلغ متوسط نسبة سياح المبيت خلال الفترة (2006-2023) حوالي 72%، وسجل عام 2008 أدنى نسبة بلغت 52.5%، وعام 2020 أعلى نسبة مقدارها 86%، بينما بلغ متوسط نسبة سياح اليوم الواحد لذات الفترة حوالي 28.1%، أدناها عام 2020 بنسبة 13.9%، وأعلاها عام 2008 بنسبة 47.5%.
- سيطر السياح القادمون عبر البر على عدد السياح الوافدين، مما يشير إلى أن السياحة البرّية كانت الوسيلة الرئيسية للوصول إلى الوجهات المعنية، حيث بلغ متوسط السياح القادمين براً 60% خلال الفترة (2006-2023)، تلتها نسبة السياح القادمين جواً بواقع 36%، ومن ثم السياح القادمين بحراً بمتوسط 4%.

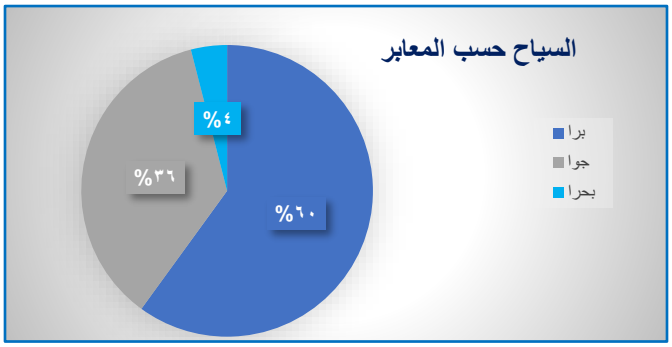

- من حيث معدلات الإقامة خلال الفترة (2006-2023)، يعتبر السياح القادمون من أوروبا الأكثر إقامة بمعدل 5.7 ليلة، ومن ثم السياح القادمون من الدول العربية بمعدل 3.8 ليلة، والسياح القادمون من الدول الأمريكية 3.6 ليلة، ثم السياح القادمون من الدول الإفريقية بواقع 3.1 ليلة.

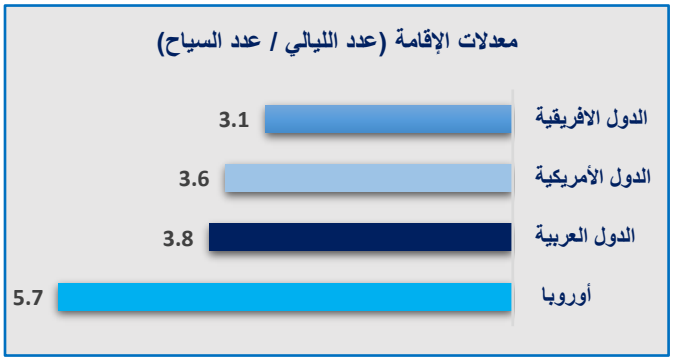

- ارتفع عدد العاملين في القطاع السياحي بشكل مستمر خلال فترة الدراسة ليصل إلى 55 ألف عاملاً خلال عام 2023، وتركّز عدد العاملين في ثلاثة أنشطة سياحية رئيسية هي (الفنادق، والمطاعم السياحية، ومكاتب السياحة والسفر) وبنسبة بلغت 87.3% خلال الفترة (2006-2023)، بينما لم تتجاوز نسبة العاملين في باقي الانشطة السياحية 13% لذات الفترة، بينما ارتفعت نسبة العاملين الأردنيين في مختلف الانشطة السياحية، فقد تراوحت نسبتهم ما بين 80%-87%، بينما لم تتجاوز نسبة العاملين من الجنسيات غير الأردنية 20% خلال هذه الفترة.

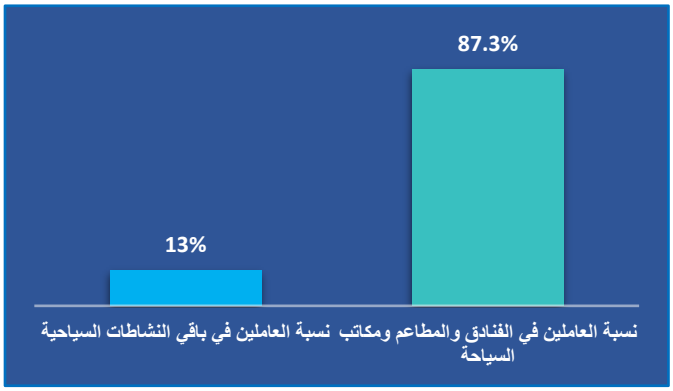

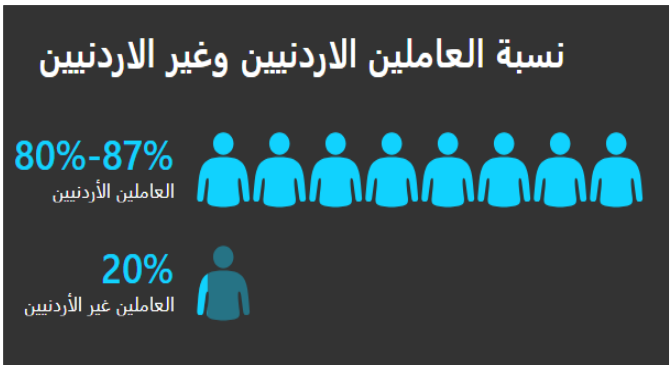

- ارتفع عدد المنشآت الفعّالة المشمولة بالضمان الاجتماعي بشكل مستمر خلال فترة الدراسة ليصل إلى (5996) منشأة خلال عام 2022.
- تشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي إلى استمرار زيادة مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الايدي العاملة، وحدّدت الرؤية الآفاق المستقبلية لقطاع السياحة بنسبة (9.5%) سنوياً، ليصل اجمالي عدد العاملين في قطاع السياحة إلى (150) ألف عامل في عام 2033، حيث أن زيادة عدد العمالة بهذه النسبة قد يرتبط بتوقعات بزيادة الطلب على الخدمات السياحية والضيافة، ويمكن أن يؤدي نمو قطاع السياحة إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة في المجالات المتعلقة بالسياحة، مثل الفنادق والمطاعم والمنشآت الترفيهية.
- على الرغم من توفر جزء خاص لتطوير قطاع السياحة في الأردن حسب رؤية التحديث الاقتصادي، الا ان القطاع ما زال يعاني من تحديات عديدة، تقف عائقاً أمام تحقيق إمكاناته الكاملة والاستفادة القصوى من هذا القطاع الحيوي، حيث أن تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة بفعل الازمات والحروب يُعتبر عاملاً رئيسياً يسهم في تراجع عدد السياح القادمين الى الأردن، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطيران والإقامة في الأردن، وضعف البُنية التحتية في المناطق السياحية، وضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين في قطاع السياحة.
- **استخدمت الدراسة النماذج الاقتصادية القياسية لقياس أثر الازمات الاقتصادية والسياسية والصحية على الدخل السياحي وذلك على المستويين الكلي والجزئي، حيث تم تقدير النموذج القياسي المستخدم لقياس أثر الازمات الاقتصادية والسياسية والصحية على الدخل السياحي خلال الفترة (2003-2023)، وأظهرت نتائج التقدير الكلي وجود أثر لتلك الأزمات مجتمعة على الدخل السياحي، كما تم استخدام النموذج على المستوى الجزئي، بحث تم قياس أثر كل أزمة على حدة على الدخل السياحي، وأظهرت نتائج التحليل القياسي أن جائحة كورونا كانت الأشد تأثيراً على الدخل السياحي خلال فترة الدراسة (2003-2023).**
- **قدّرت الدراسة قيمة الدخل السياحي الضائع خلال جائحة كورونا حوالي 5.7 مليار دينار للفترة (2020-2021)، وقدرت الدراسة قيمة الدخل السياحي الضائع نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الربع الرابع من عام 2023 بحوالي 153 مليون دينار. وتتوقع الدراسة ان تصل الفجوة بين الدخل السياحي المتوقع والدخل السياحي الفعلي في الربع الأول من عام 2024 إلى ما يقارب 46 مليون دينار، وبذلك يمكن القول إنه من المتوقع أن تبلغ قيمة الدخل السياحي الضائع منذ بدء العدوان على قطاع غزة وحتى نهاية الربع الأول من عام 2024 حوالي 200 مليون دينار.**

بناءً على نتائج الدراسة التي تشير الى تأثر الدخل السياحي بالأزمات الاقتصادية والسياسة والصحية، **توصي الدراسة** بأن تقوم الحكومة بتأسيس صندوق للمخاطر السياحيّة، يتم من خلاله تقديم حزمة إجراءات لدعم القطاع السياحي والعاملين فيه اثناء تعرضه للازمات، على ان تتضمن هذه الحزم تقديم منح و/أو قروض ميسرة، وتأجيل أقساط القروض القائمة بدون فوائد وعمولات، وتخفيض نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي للمنشآت السياحية، وتخفيض نسبة ضريبة المبيعات خلال الازمات، والاعفاء من رسوم التراخيص والانتساب، كما توصي الدراسة بتنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي المتعلقة بتسويق الأردن سياحياً، وإيجاد عروض وبرامج سياحية متكاملة لمناطق الجذب السياحي في كل محافظة.

1. مؤشرات القطاع السياحي في الأردن

1.1 الدخل السياحي والإنفاق السياحي

على الرغم من الأزمات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالمنطقة والعالم، إلا انّ الاتجاه العام للدخل السياحي في الأردن شهد زيادة مستمرة بشكل عام، باستثناء الفترة الواقعة بين عامي (2020-2021) والتي شهدت جائحة كورونا، حيث انخفض الدخل السياحي بشكل كبير في عام 2020 ليصل إلى 1000.3 مليون دينار أردني مقارنةً مع 4108.2 مليون دينار أردني في عام 2019 وبنسبة تراجع بلغت 75.6%. وفي عام 2021، بدأ قطاع السياحة بالتعافي، حيث ارتفع الدخل السياحي بنسبة 95.8%، واستمر هذا الارتفاع ليصل الدخل السياحي إلى 5253.5 مليون دينار عام 2023، أي أعلى من مستوياته قبل اندلاع جائحة كورونا.

تشابه سلوك الإنفاق السياحي (مقدار إنفاق المقيمين في الاردن في الخارج لغايات التعليم والسياحة والعلاج) مع سلوك الدخل السياحي، حيث اتسم بالتزايد بشكل عام خلال فترة (2006-2023)، حيث سجل الانفاق السياحي عام 2010 حوالي 1010.5 مليون دينار نتيجةً لارتفاع أعداد السياح خلال هذا الفترة، توالى بعدها بالانخفاض التدريجي، لكنه بقي مرتفعاً مقارنةً مع الفترة السابقة لعام 2010، أما الفترة بين عامي (2020 و2021)، انخفض الانفاق السياحي بشكلٍ كبير إلى 270.8 مليون دينار خلال عام 2020 مقارنةً مع 1037.7 مليون دينار عام 2019 بسبب جائحة كورونا، أي بنسبة تراجع بلغت 74%، كما استغرق الإنفاق السياحي عامين للعودة إلى مستوياته ما قبل الجائحة ليصل إلى 1348.2 مليون دينار في عام 2023.

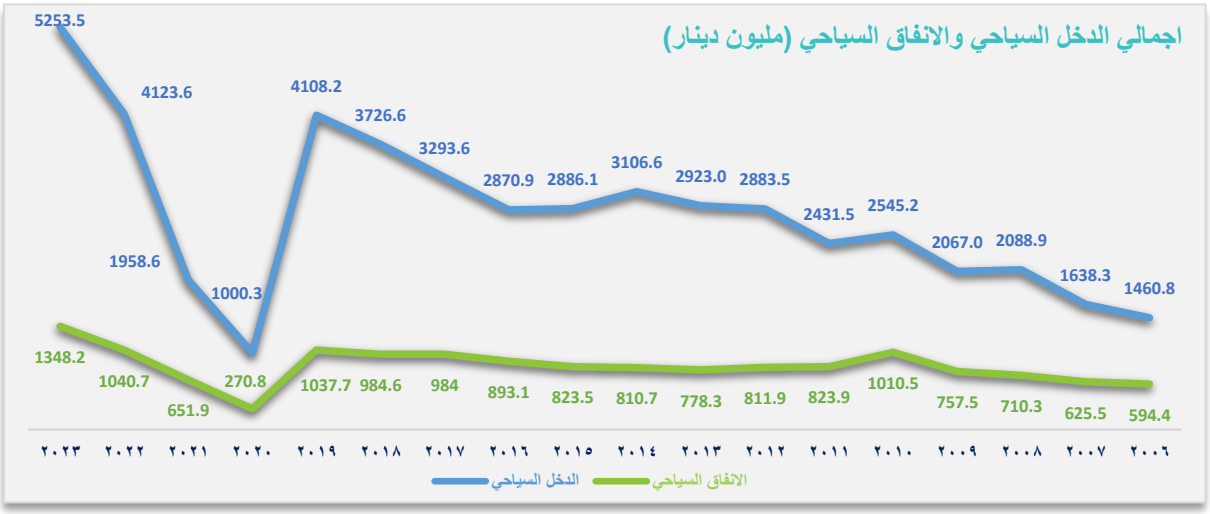

الشكل رقم (1): إجمالي الدخل السياحي والانفاق السياحي (مليون دينار أردني)

وحسب البيانات الربعية للدخل السياحي بين عامي (2022 و2023) الواردة في الجدول رقم (1)، تَبيّنَ أنَّ الفرق في الدخل السياحي للربع الأول من عام 2023 ازداد بنسبة 88.4% عن ذات الفترة من العام السابق، وارتفع بنسبة 39.4% للربع الثاني، وبنسبة 14.8% للربع الثالث، بينما لم يشهد ارتفاعا ملحوظا للربع الرابع من عام 2023 مقارنةً مع الربع الرابع من عام 2022، وهذا يدل على أن النشاط السياحي في الأردن تأثر

بشكل كبير جراء العدوان الصهيوني على غزة. واستمر هذا التأثير خلال الأشهر الأولى من عام 2024، حيث ارتفع الدخل السياحي خلال شهر كانون الثاني من عام 2024 حوالي 0.4% مقارنةً مع ذات الفترة لعام 2023، وارتفع خلال شهر شباط من عام 2024 بنسبة 8.9% مقارنةً مع نفس الفترة من عام 2023.

الجدول رقم (1): الفرق في الدخل السياحي بين عامي 2023 و2022.

	2022	2023	الفرق في الدخل السياحي بين عامي 2023 و2022	نسبة النمو
الربع الأول	628.9	1184.8	555.9	88.4%
الربع الثاني	907.9	1265.4	357.5	39.4%
الربع الثالث	1459.95	1675.5	215.6	14.8%
الربع الرابع	1126.8	1127.7	0.9	0.08%
إجمالي الدخل السياحي	**4123.55**	**5253.4**	**1129.85**	**27.4%**

وشكّل الدخل السياحي المتأتي من الأردنيين المقيمين في الخارج الحجم الأكبر من متوسط الدخل السياحي خلال فترة الدراسة، يليه الدخل المُتأتي من السياح الأجانب، ثم السياح العرب، ثم السياح القادمين من دول الخليج العربي.

وإذا تم استثناء الدخل السياحي المُتأتي من الأردنيين المقيمين في الخارج، فإن الدخل السياحي الذي مصدره الأجانب من غير العرب هو الأعلى في المتوسط للفترة ما بين الأعوام (2006-2023) بمتوسط يبلغ 38.7% يليه الدخل السياحي المتأتي من جميع الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي بمتوسط يبلغ 36.6%، بينما يبلغ متوسط الدخل السياحي المتأتي من دول الخليج العربي حوالي 24.7%.

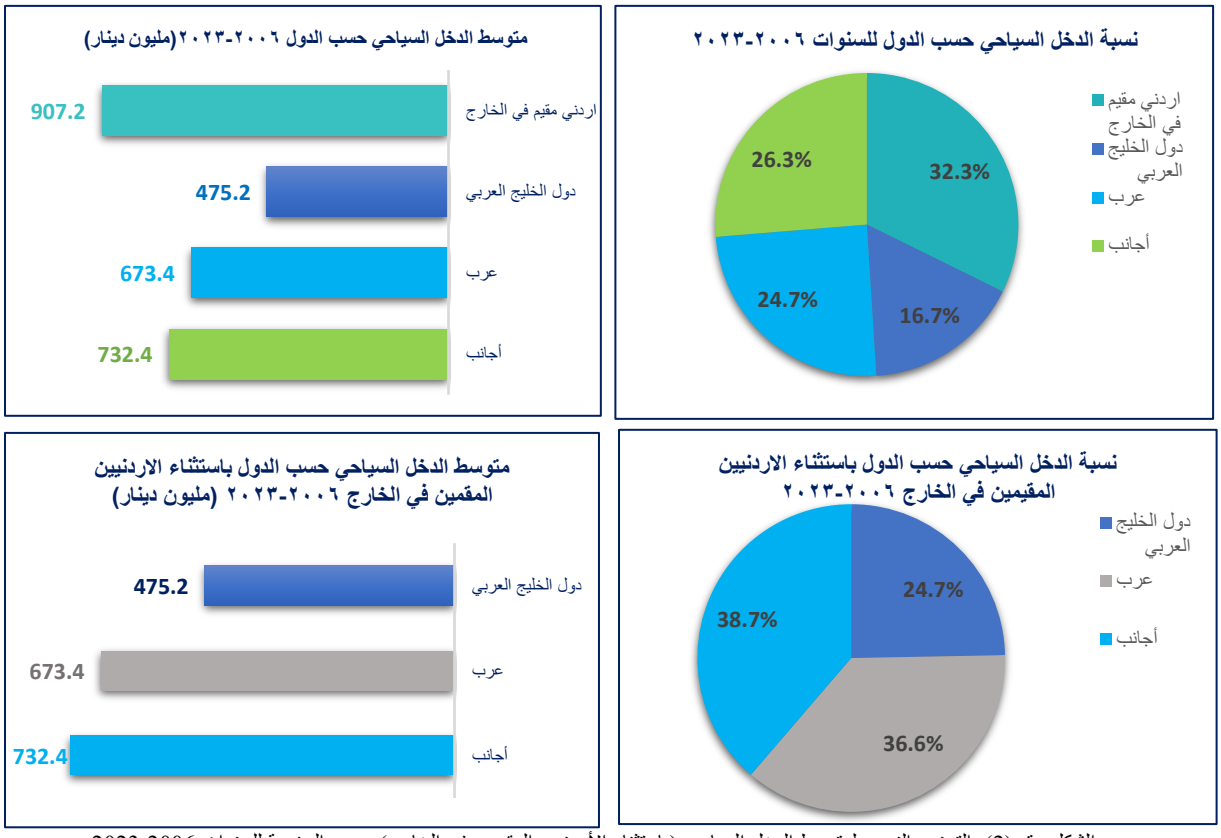

الشكل رقم (2): التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السياحي (باستثناء الأردنيين المقيمين في الخارج) حسب الجنسية للسنوات 2006-2023

2.1 مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

تعددت الأزمات السياسية والاقتصادية التي مر بها الأردن خلال السنوات (2006 إلى 2023)، ففي الفترة ما بين (2008-2010) والتي شهدت ذروة الأزمة المالية العالمية، تراوحت نسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 13% و 13.2%، وفي عام 2011 بلغت النسبة 11.6% لتتراجع إلى 10.1% في عام 2016 وهي الفترة التي شهدت آخر مراحل الربيع العربي، إلا أنها عاودت الارتفاع لتصل إلى 13% في عام 2019، وخلال جائحة كورونا تراجعت نسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياتها لتصل إلى 3.2% في عام 2020، إلا انها عاودت الارتفاع في السنوات الثلاث الأخيرة لتصل إلى 14.8% في عام 2023[1].

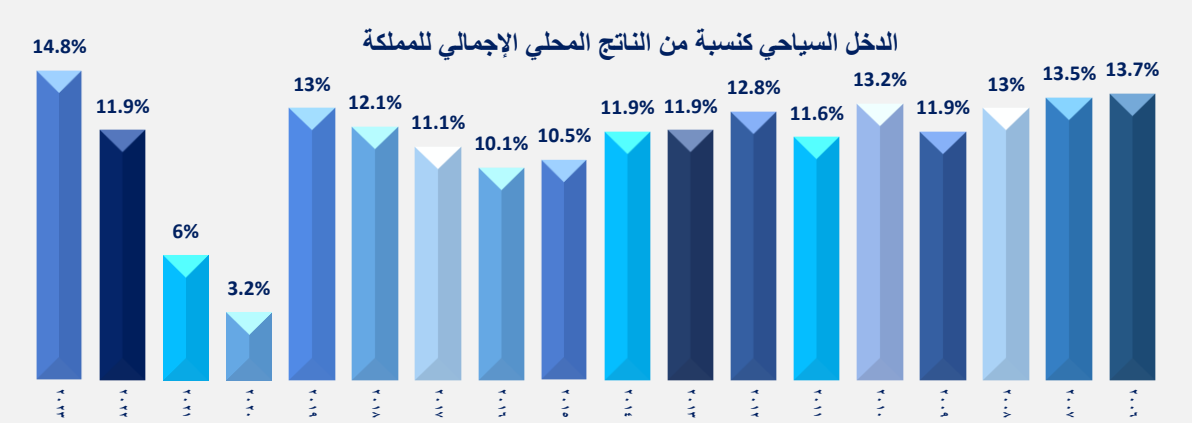

الشكل رقم (3): الدخل السياحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

بالرغم من أهمية الدخل السياحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه النسب لا تعبر عن المساهمة الفعلية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي، ولذلك تم حساب مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال اعتماد القيمة المضافة (Value Added) التي تنتجها النشاطات السياحية مثل (خدمات الإقامة، خدمات تقديم الطعام والشراب، والنقل الجوي والبحري والبري، والترفيه والثقافة والفنون) من خلال جدول المدخلات والمخرجات (Input – Output Table)، حيث أظهرت النتائج أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي هي كما في الشكل رقم (4) أدناه، ففي عام 2019 وصلت حوالي 3.9%، وإلا أنه على إثر جائحة كورونا فقد تراجعت مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 1% في عام 2020، وفي العام التالي وصلت نسبة المساهمة إلى 1.8%، واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت إلى 3.6% في عام 2022، واستمر ارتفاع مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 4.6% في عام 2023.

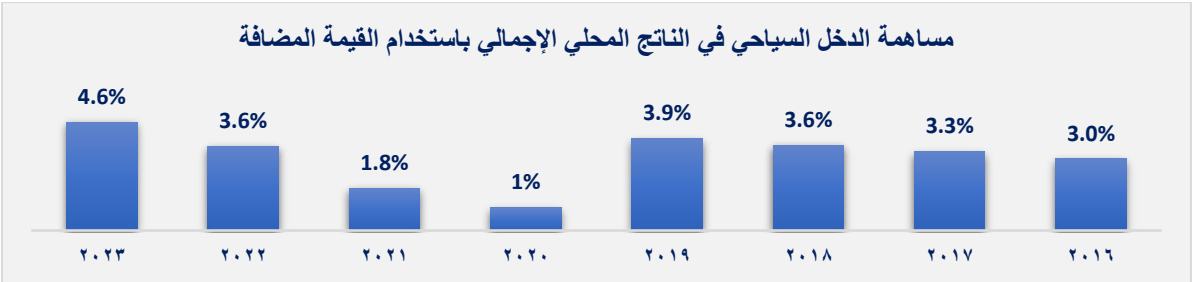

الشكل رقم (4): مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام القيمة المضافة.

[1] تم احتساب الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بناء على تقديرات البنك الدولي.

3.1أعداد السياح الوافدين للأردن

شهد الدخل السياحي نمواً ملحوظاً بفضل زيادة عدد سياح المبيت بالدرجة الأولى، حيث تُعتبر هذه الشريحة هي المُساهمة الأساسية في استخدام الخدمات السياحية المتنوعة، وذلك من خلال الإقامة في الفنادق والتسوق في المراكز التجارية والمُشاركة في الجولات السياحية، وتُظهر نتائج تحليل البيانات أن نسبة سياح المبيت قد ارتفعت بشكل ملحوظ على مدار سنوات الدراسة، بينما شهدت نسبة سياحة اليوم الواحد انخفاضاً، فقد بلغت نسبة سياح المبيت حوالي 53% في عام 2006، وارتفعت إلى 58.1% في عام 2011، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 78.2% في عام 2015، وسُجلت أعلى نسبة لسياح المبيت في عام 2020 بنسبة حوالي 86%. بالمقابل، شهدت نسبة سياح اليوم الواحد انخفاضاً من 47.2% في عام 2006 إلى حوالي 42% في عام 2011، وواصلت الانخفاض لتصل إلى 21.8% في عام 2015، وسُجلت أقل نسبة لسياح اليوم الواحد في عام 2020 بنسبة حوالي 13.9%.

يتبين مما سبق أن سياح اليوم الواحد قد تأثروا سلباً بأحداث الربيع العربي بدءاً من عام 2012، مما أدى بالنتيجة إلى زيادة نسبة سياح المبيت خلال الفترة ذاتها، كما أن تأثيرات الأحداث السياسية مثل الربيع العربي لم تكن العوامل الوحيدة التي أثرت سلباً على سياحة اليوم الواحد، بل تزايدت التحديات مع انتشار جائحة كوفيد-19 والتي أثرت بشكل كبير على صناعة السياحة عالمياً، وفي ظل الإجراءات الاحترازية والقيود التي فرضتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس، شهدت السياحة انخفاضاً حاداً في أعداد السياح، مما أدى إلى انكماش الإنفاق السياحي وتقليص حجم الرحلات السياحية، وبالتالي زيادة نسبة سياح المبيت كبديل عن سياح اليوم الواحد خلال فترات الازمات الصحية والاقتصادية والسياسية عالمياً.

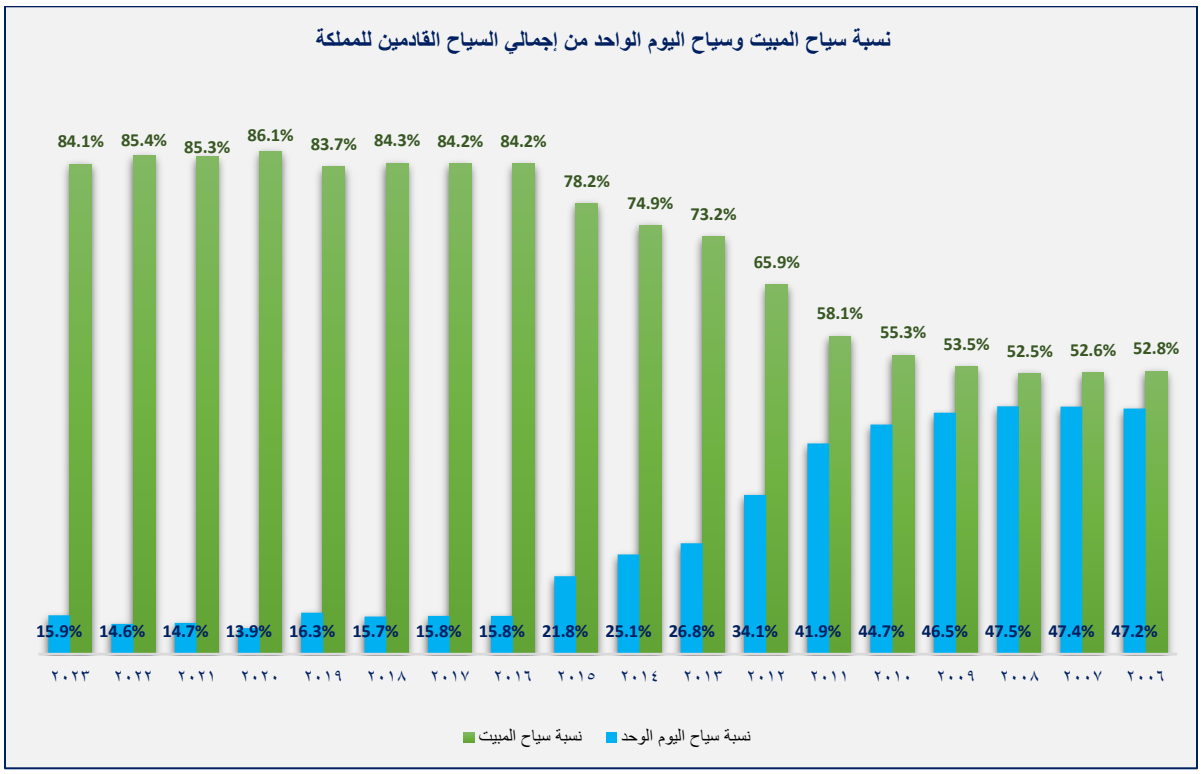

الشكل رقم (5): نسبة سياح المبيت وسياح اليوم الواحد من اجمالي السياح القادمين للمملكة خلال فترة الدراسة.

تتمثل معابر الدخول إلى الأردن في شبكة متكاملة تشمل الحدود البرية التي تتيح للزوار القادمين من دول الجوار مثل فلسطين، والعراق، وسوريا، والسعودية الدخول إلى الأردن بسهولة، ومطار الملكة علياء الدولي الذي يعد نقطة دخول رئيسية للزوار القادمين من جميع أنحاء العالم، ومرفأ العقبة البحري كنقطة دخول رئيسية للأردن من دول جنوب شرق آسيا وأفريقيا.

وحسب بيانات وزارة السياحة والاثار من عام 2006 إلى عام 2023، يتضح أن نسبة السياح القادمين من البر كانت الأكبر في بداية فترة الدراسة، مما يشير إلى أن السياحة البرية كانت الوسيلة الرئيسية للوصول إلى الوجهات المعنية، حيث بلغ متوسط السياح القادمين براً 60% خلال الفترة (2006-2023)، تلاها السياح القادمون جواً 36%، ومن ثم السياح القادمون بحراً بمتوسط 4%.

وبناءً على تحليل بيانات السياح القادمين عبر معابر الدخول، يظهر تراجع نسبة السياح القادمين إلى المملكة عن طريق المعابر البرية نتيجة لاندلاع ثورات الربيع العربي التي أدت إلى انعدام الأمان على كل من الجانب السوري والعراقي، وذلك بانخفاضها من 76.5% عام 2010 لتصل إلى 49.5% عام 2015، بينما ارتفعت نسبة السياح القادمين عبر الجو لاتصافها بالأمان خلال الفترة نفسها، كما يُلاحظ أن أزمة كورونا قد تسببت بتراجع نسب السياح القادمين عبر البر من 50.8% في عام 2020 إلى 46.5% عام 2021، كما تراجعت نسبة السياح القادمين عبر البحر من 3% إلى 2.3% خلال الفترة ذاتها.

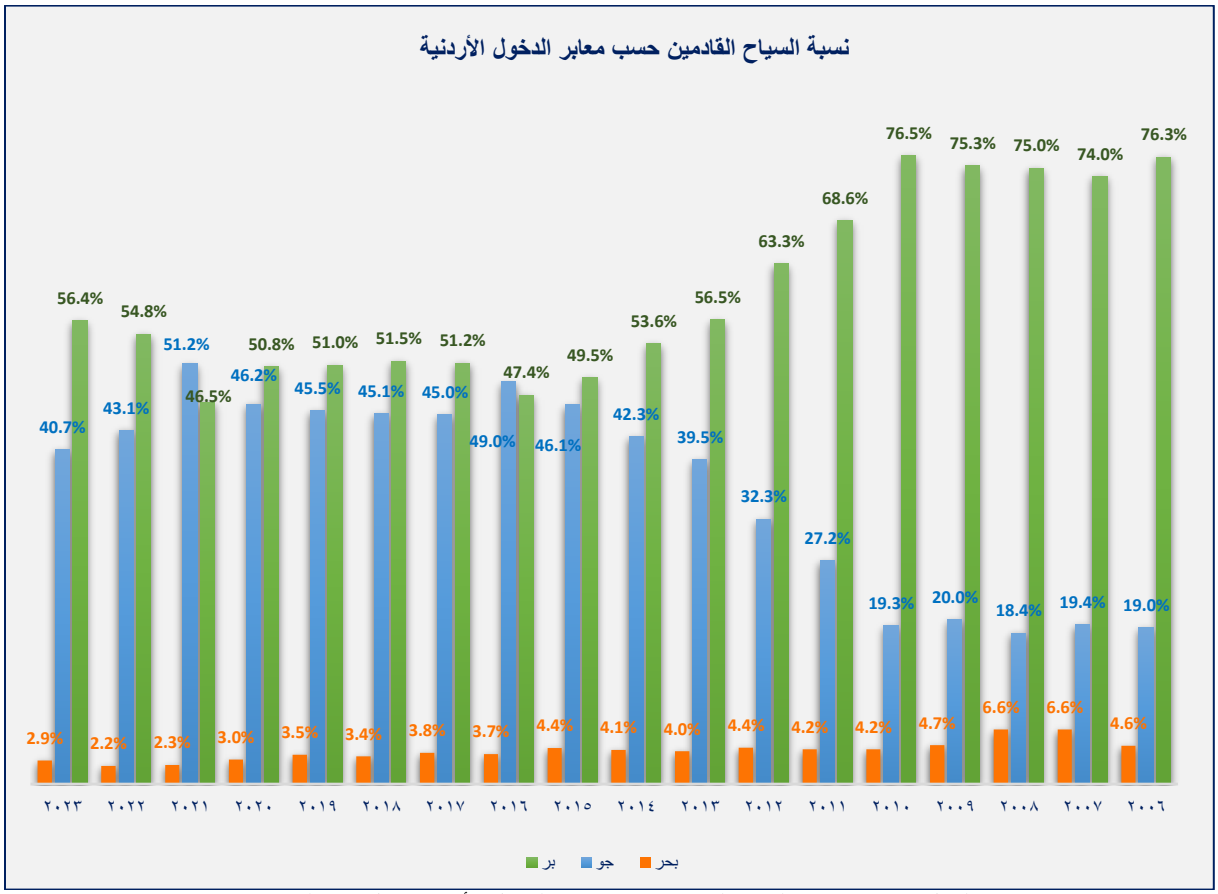

الشكل رقم (6): نسبة السياح القادمين حسب معابر الدخول الأردنية خلال فترة الدراسة.

خلال فترة الدراسة، استقرت معدلات الإقامة للسياح من معظم الدول مع بعض التقلبات الطفيفة، ومع ذلك، يمكن ملاحظة وجود تغيير ملحوظ في عام 2021، حيث شهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الإقامة من سياح الدول الأوروبية، حيث بدأت معدلات الإقامة بالارتفاع بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى 7 ليالٍ في عام 2020 و2022، و6.5 ليلة في عام 2023، أما السياح القادمون من الدول الأمريكية، فقد تباينت معدلات الإقامة، إذ كانت 3.9 ليلة في عام 2021 وارتفعت إلى 5.2 ليلة في عام 2022 قبل أن تنخفض قليلاً إلى 4.1 ليلة في عام 2023، أما بالنسبة السياح القادمين من الدول الإفريقية، فقد كانت معدلات الإقامة مستقرة بشكل عام على مدى الفترة المذكورة، باستثناء ارتفاع كبير وملحوظ في عام 2021 حيث وصلت إلى 8 ليالٍ، وكذلك الأمر بالنسبة للسياح القادمين من الدول العربية حيث شهد معدل الإقامة ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2021 وصل إلى 6.4 ليلة.

ويمكن أن يكون سبب ارتفاع معدلات الإقامة على الرغم من انخفاض عدد السياح المبيت خلال فترة 2021 هو زيادة مدة إقامة السياح، فعلى سبيل المثال، قد يكون هناك تفضيل للبقاء لفترات أطول في الوجهات السياحية نتيجة لتغيير في عادات السفر بسبب جائحة كورونا. علاوةً على ذلك، قد يكون هناك زيادة في أعداد السياح الذين يقضون ليالٍ إضافية في الوجهات السياحية نتيجة لقيام السياح برحلات داخلية أكثر وتفضيلهم للإقامة لمدة أطول بدلاً من السفر بين الوجهات المختلفة.

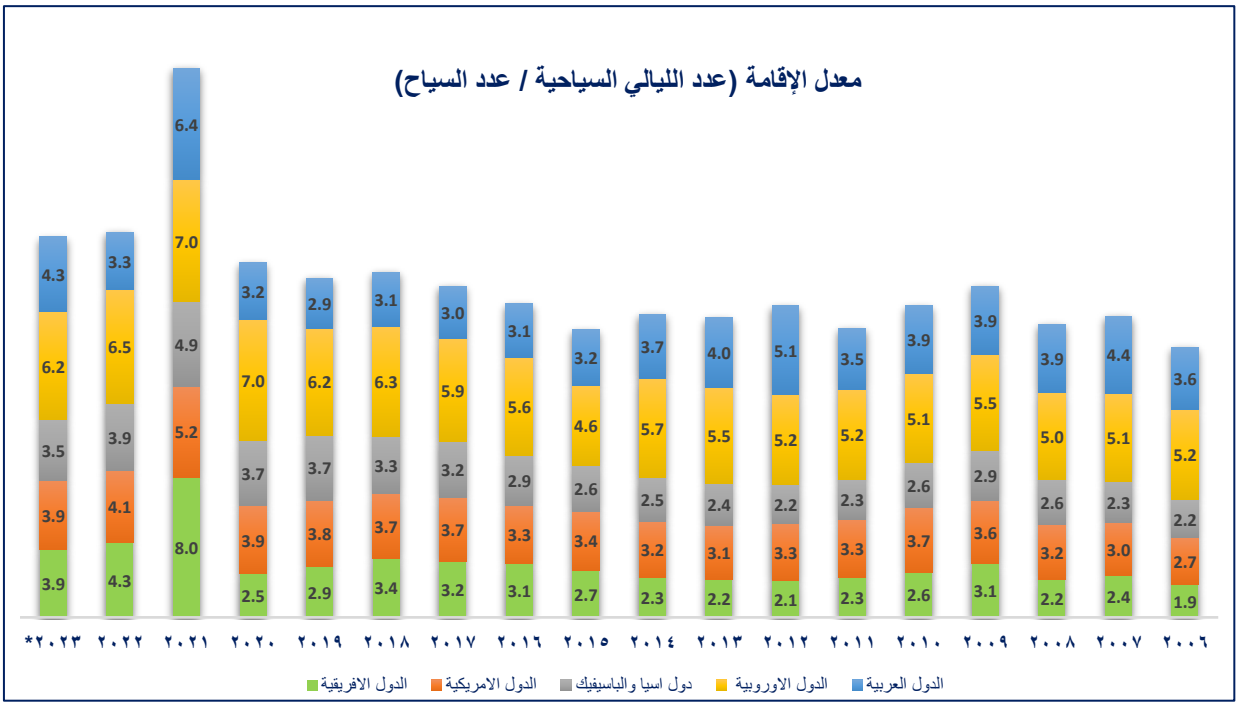

الشكل رقم (7): معدل الإقامة للسياح القادمين للمملكة خلال الفترة (2006-2023).

4.1 عدد العاملين في المنشآت السياحية

تشكل العمالة عنصراً أساسياً في المواقع السياحية، فيقع على عاتقها تلبية احتياجات السائح وتوفير وسائل الراحة له، ويُقصد بالعمالة العاملين في مختلف الأنشطة السياحية (الفنادق، ومكاتب السياحية والسفر، والمطاعم السياحية، ومكاتب تأجير السيارات، وشركات النقل السياحي، والادلاء السياحين، ومتاجر التحف الشرقية، ومرافقي الرواحل، والرياضة المائية، ومراكز الغوص، والقوارب الزجاجية). ويُلاحظ خلال فترة الدراسة، أن أكبر نسبة للعاملين كانت متركزة في ثلاثة أنشطة سياحية رئيسية هي (الفنادق) و(المطاعم السياحية) و(مكاتب السياحة والسفر)، حيث بلغت نسبتهم 87.3% خلال الفترة 2006-2023، بينما لم تتجاوز نسبة العاملين في باقي النشاطات السياحية 13% للفترة نفسها، ويظهر الشكل رقم (8) أعداد العاملين في الأنشطة السياحية لعام 2023.

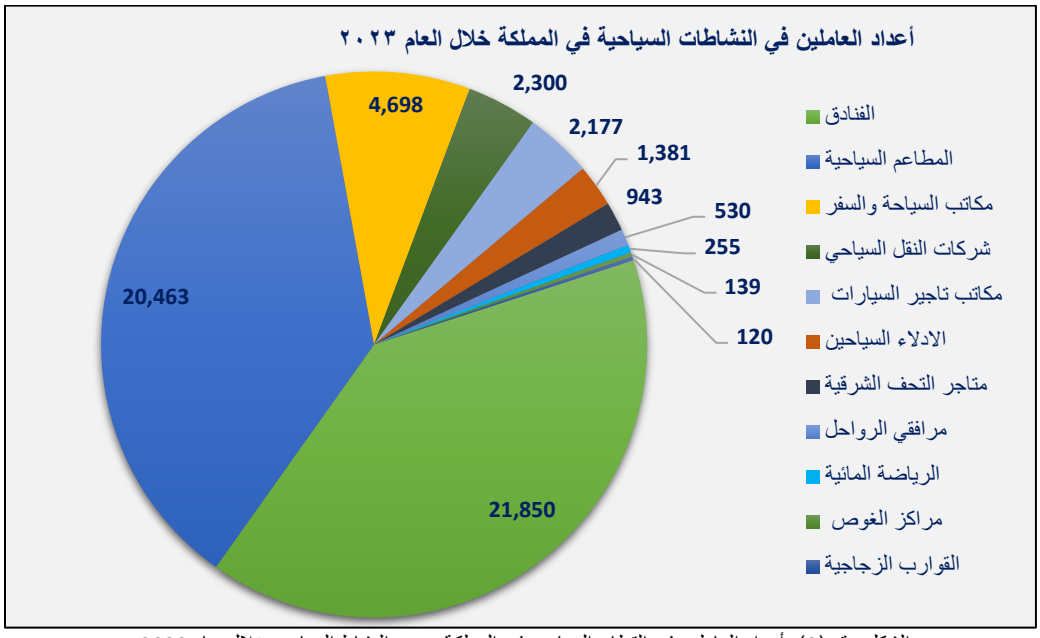

الشكل رقم (8): أعداد العاملين في القطاع السياحي في المملكة حسب النشاط السياحي خلال عام 2023.

وحسب جنسية العاملين، يبين الشكل (9) ارتفاع نسبة العاملين الأردنيين في مختلف الانشطة السياحية، فقد تراوحت نسبتهم ما بين 80%-87%، بينما لم تتجاوز نسبة العاملين من الجنسيات غير الأردنية 20%، وهذا يدل على التفضيل الملحوظ للعنصر البشري المحلي في هذا القطاع، مما يشير إلى أن صناعة السياحة تشكل فرص عملٍ هامّة ومتنوعة للكفاءات المحلية، بالإضافة إلى الثقة في مهاراتهم وقدراتهم على تلبية احتياجات ومتطلبات هذا القطاع الحيوي، كما يشير الى توجّه القطاع نحو تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل والتشغيل للأيدي العاملة المحلية.

يتبيّن مما سبق أن قطاع العمالة في المنشآت السياحية استمر في استقراره دون تأثير يُذكر من الأزمة المالية العالمية أو أحداث الربيع العربي، ويُعزى ذلك جزئياً إلى الامتثال المستمر من قِبل المنشآت السياحية لقوانين وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وفي عام 2020 ونتيجةً لجائحة كورونا، شهد القطاع انخفاضاً في أعداد العاملين بنسبة 21% للأردنيين و35% لغير الأردنيين، إلا أنه بفضل جهود الاستجابة والتعافي، عادت أعداد العاملين إلى مستوياتها السابقة خلال السنتين التاليتين، أي في العامين السابقين 2022 و2023، مما يشير إلى مدى مرونة وتكيف قطاع السياحة في التعامل مع التحديات الخارجية.

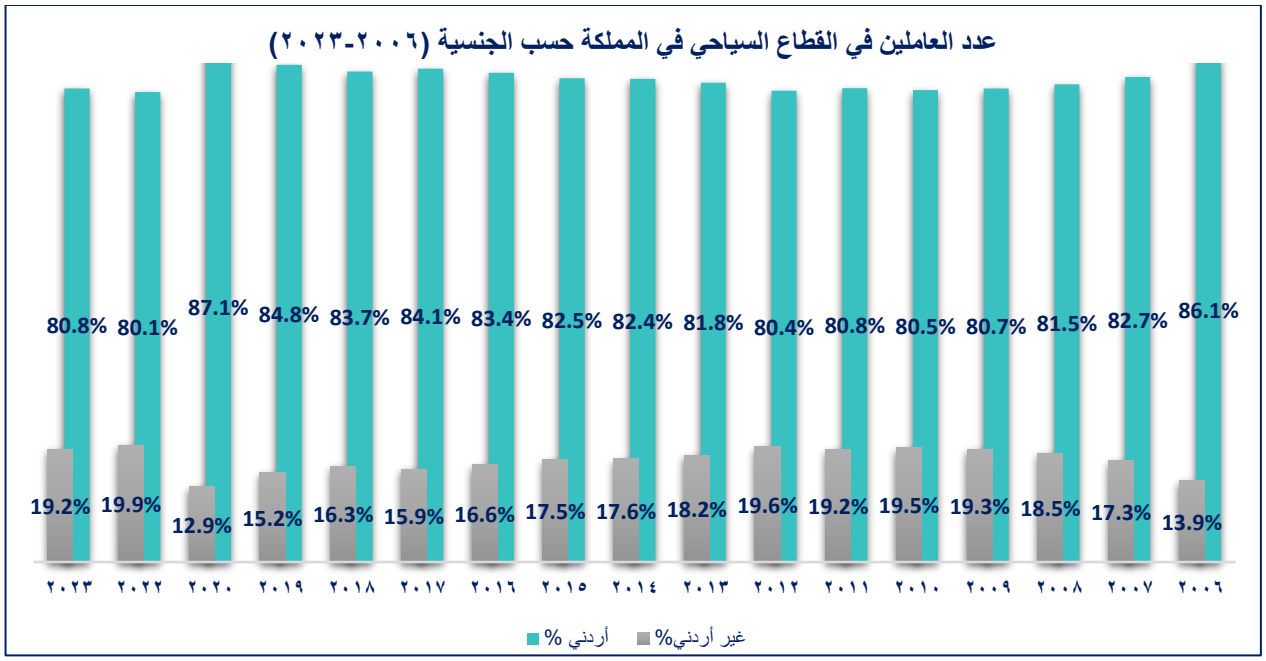

الشكل رقم (9): عدد العاملين في القطاع السياحي في المملكة حسب الجنسية خلال السنوات (2006-2023).

5.1 عدد المنشآت السياحية

زاد عدد المنشآت الفعالة المشمولة في الضمان الاجتماعي بشكل مستمر خلال فترة الدراسة كما هو مبين في الشكل رقم (10)، ووصل إجمالي عدد المنشآت السياحية إلى (5996) منشأة خلال عام 2022 وبمعدل نمو حوالي 22.7% بالمتوسط للفترة (2006-2022).

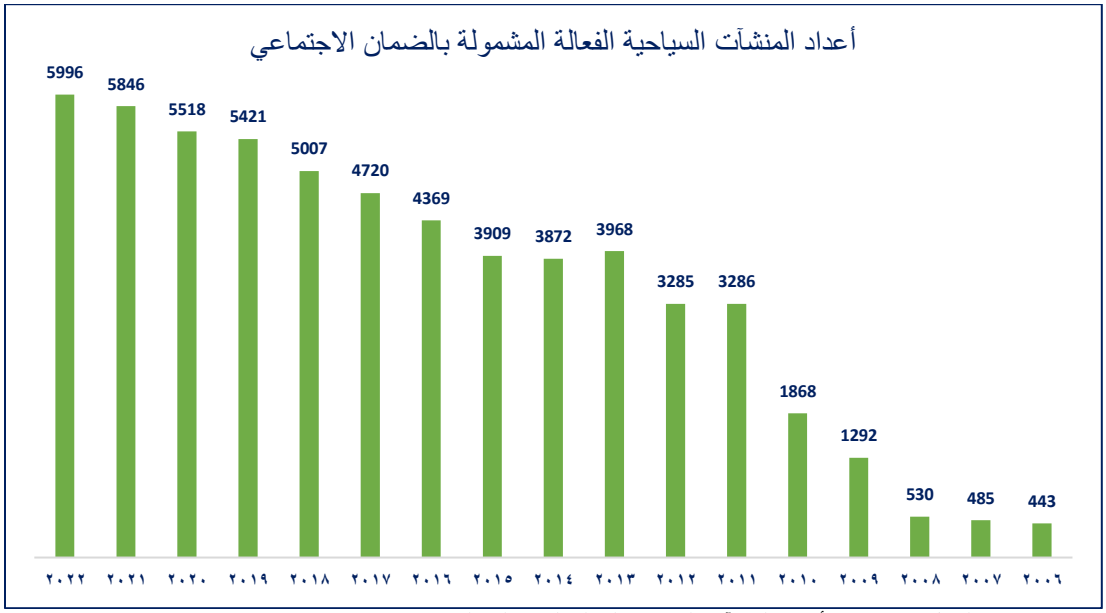

الشكل رقم (10): أعداد المنشآت السياحية الفعالة المشمولة بالضمان الاجتماعي (2006-2022)

6-1 مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي لتنشيط القطاع السياحي

جاءت رؤية التحديث الاقتصادي كمشروع وطني يهدف إلى تحقيق مستهدفات عمليّة للسنوات العشر المقبلة، وتوفير خريطة طريق للاقتصاد الوطني، وقد تناولت الرؤية التي سيتم تنفيذها على ثلاث مراحل لغاية 2033 محرك "الأردن وجهة عالمية" والذي يهدف إلى ترسيخ مكانة الأردن كوجهة رئيسية للسياحة وإنتاج الافلام". ولتحقيق ذلك، تم إدراج ست مبادرات خاصة بقطاع السياحة تشمل (16) أولوية على النحو التالي :

6 مبادرات

- حماية المواقع الأثرية والتراثية والسياحية وتطويرها
- إطلاق حملات لترويج السياحة في الأسواق المستهدفة
- ربط الأردن بالدول والأسواق المستهدفة
- تطوير بيئة العمل السياحي والتشريعات الناظمة
- تطوير وترويج المنتجات والتجارب السياحية لمختلف أنماط السياحة
- تعزيز وتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي

16 أولوية

- تطوير وصيانة وتأهيل الأبنية والمرافق والمواقع السياحية والتراثية.
- تنفيذ برامج الترويج السياحية.
- الاستمرار في تنفيذ برنامج أردننا جنة.
- تنفيذ حملات ترويجية وتسويقية بمختلف الطرق التسويقية الرقمية وغيرها.
- الاستمرار في دعم الطيران العارض ومنخفض التكاليف.
- التوسع في استحداث التأشيرات والتذاكر الإلكترونية للسياح.
- مراجعة وتعديل التشريعات الناظمة لقطاع السياحة.
- استبدال منظومة التراخيص في القطاع السياحي بمنظومة التصنيف.
- تطوير المنتجات والخدمات المرتبطة بمسار الأردن السياحي.
- تشغيل نفق أم قيس المائي وافتتاحه لاستقبال الزوار.
- استكمال أعمال وتطوير نزل محمية اليرموك.
- إعادة تأهيل محطة القطرانة والجيزة.
- تطوير منتجات مخصصة لقطاع السياحة في منطقة الصوان التنموية.
- تجهيز وتشغيل متنزه الأمير حسين بن عبد الله لمرتادي منطقة البحر الميت التنموية.
- طرح الفرصة الاستثمارية للمنطاد.
- الترويج والتسويق للفرص الاستثمارية للقطاع الخاص في مجال إنشاء قاعات متعددة الأغراض ومشاريع عنقودية مثل فندق فئة أربع نجوم، ومناطق للتسوق، وسياحة للاستجمام والتسلية والترفيه، ومركزاً للرياضات الداخلية.

تشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي إلى استمرار زيادة مساهمة قطاع السياحة في تشغيل الايدي العاملة، وحدّدت الرؤية الآفاق المستقبلية لقطاع السياحة بنسبة (9.5%) سنوياً، ليصل اجمالي عدد العاملين في قطاع السياحة إلى (150) ألف عامل في عام 2033، حيث أن زيادة عدد العمالة بهذه النسبة قد يرتبط بتوقعات بزيادة الطلب على الخدمات السياحية والضيافة، ويمكن أن يؤدي نمو قطاع السياحة إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة في المجالات المتعلقة بالسياحة، مثل الفنادق والمطاعم والمنشآت الترفيهية.

حددت رؤية التحديث الاقتصادي للأردن أن تزداد نسبة مساهمة قطاع السياحة بنسبة (10%) سنويًا حتى عام 2033، مما يعني أن الحكومة تتوقع نمواً قوياً لقطاع السياحة على مدار السنوات القادمة، وهذا يشير إلى تفاؤل الحكومة بقدرة القطاع على تحقيق نمو مستدام وتطور قوي في الأعوام القادمة.

تشير تقارير سير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي لعام 2023 إلى تنفيذ 16 التزاماً لقطاع السياحة لعام 2023، اكتمل منها 69%، وجاري تنفيذ 25% منها، بينما 6% منها لم يبدأ بعد.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع السياحة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال عام 2023 ما يلي :

- الاستمرار في برامج تحفيز الطيران العارض والمنتظم ومنخفض التكاليف لعام 2023.
- تشغيل نفق أم قيس المائي حيث بلغ عدد زوار النفق (3400) زائر حتى نهاية العام، كما تم توظيف تسعة أشخاص من المجتمع المحلي للعمل في النفق ورفدهم بدورة إخلاء بالتعاون مع مديرية الدفاع المدني.
- تطوير منتجات مخصصة لقطاع السياحة في منطقة الصَّوان التنموية (تلفريك عجلون).
- تنفيذ حملات ترويجية وتسويقية بمختلف الطرق الإلكترونية وغير الإلكترونية 2023، تنفيذ حملات اعلانية الكترونية وغير الكترونية بشكل مستمر في الاسواق المستهدفة واستضافة عدد من المؤثرين والصحفيين لترويج الأردن كوجهة سياحية في مجالات السياحة الدينية وسياحة المؤتمرات وسياحة المغامرة والسياحة العلاجية والاستشفائية.
- طرح الفرصة الاستثمارية للمنطاد (البترا).
- تحسين ربط الأردن مع الدول المستهدفة وتحسين التنقل السياحي داخلياً.
- تطوير المنتجات والخدمات المرتبطة بمسار الأردن السياحي، حيث تم تطوير منتجات سياحية جديدة مرتبطة بمسارات الأردن السياحية، والتي تشمل: (سياحة المغامرات، والسياحة العلاجية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات، والسياحة التعليمية)، ورسم خارطة مسار درب الأردن على طول (675) كيلومتراً بدءً من أم قيس شمالاً ووصولاً إلى العقبة جنوباً، مروراً بأكثر من (75) مدينة وقرية، بالإضافة إلى ترسيم أربع مسارات ثقافية في جنوب المملكة لتسليط الضوء على الأماكن التراثية.
- استبدال منظومة التراخيص في القطاع السياحي بمنظومة التصنيف.
- تطوير وتأهيل وصيانة المواقع والمرافق الأثرية والسياحية والتراثية، مثل تأهيل وتطوير المسار السياحي للسفح الجنوبي في موقع جبل القلعة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الساحات الخارجية في موقع قلعة مكاور

الأثري وقُصير عمرة الأثري، وتطوير وتأهيل البيوت التراثية في قرية الجاية / لواء الشوبك في محافظة معان وتشغيلها من قبل أبناء المجتمع المحلي.

- ❖ الاستمرار في تنفيذ برنامج أردننا جنة، حيث بلغ عدد المشاركين في رحلات برنامج أردننا جنة حتى نهاية عام 2023 ما مجموعه (136) ألف مواطن، كما تم طرح (34) برنامجاً في هذه الرحلات، كما بلغ عدد المنشآت المستفيدة من هذه البرامج من مخيمات وفنادق ومطاعم ما يقارب 125 منشأة.
- ❖ تم إعداد دراسة لتقييم أثر البرنامج على الأردن، والتي بينت الآثار الإيجابية للبرنامج بشكل عام، وتحديداً على الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض، ويعزز البرنامج أيضاً خلق فرص عمل للمجتمعات المحلية في تلك المناطق وتحديد احتياجات التدريب للمجتمع المحلي في مجال السياحة.
- ❖ تنفيذ برامج الترويج السياحية من خلال توفير حوافز لمكاتب السياحة وشركات الطيران بهدف تخفيض أثر الموسمية، وعلى إثر ذلك كانت نسبة الزوار على مدار العام 2023 أعلى من معدل الموسمية خلال السنوات الأربع الماضية بنسبة 38% ، وإقامة مهرجان الصوت والضوء في سيق البتراء والذي تضمن عرضاً ضوئياً ثلاثي الأبعاد على خزنة البتراء لتسعة فنانين عالميين، ويعتبر المهرجان فريداً من نوعه ويُقام للمرة الأولى في الشرق الأوسط.
- ❖ التوسع في استحداث التأشيرات والتذاكر الإلكترونية للسياح.

1-7 أبرز التحديات التي تواجه قطاع السياحة:

على الرغم من وجود رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع السياحة، الا ان قطاع السياحة في الأردن ما زال يواجه تحديات عديدة تقف عائقاً أمام تحقيق إمكاناته الكاملة، والاستفادة القصوى من هذا القطاع الحيوي، حيث أنَّ تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة بفعل الازمات والحروب يُعتبر عاملاً رئيسياً يسهم في تراجع عدد السياح الذين يخططون لزيارة الأردن، خاصةً وأن تلك التقلبات في أمن واستقرار المنطقة تثير قلق السياح وتؤثر سلباً على سمعة البلاد كوجهة سياحية آمنة.

من جهة أخرى، يشكل ارتفاع تكاليف الطيران والإقامة في الأردن عائقاً كبيراً أمام جذب المزيد من السياح، بالمقارنة مع بعض الوجهات السياحية الأخرى في المنطقة، قد يجد الزوار خياراتٌ أقل كلفة، مما يقلل من جاذبية الأردن كوجهة سياحية، بالإضافة إلى ذلك، يعاني الأردن من ضعفٍ في البنية التحتية السياحية في بعض المناطق السياحية الهامة، والافتقار إلى وسائل النقل السياحي والعام الملائمة لخدمة السياحة والمواقع التراثية والمطارات، مما يؤثر سلباً على تجربة السياح ويقلل من إقبالهم على الزيارة، كما أن غياب استراتيجيات تسويقية قوية، وميزانيات كافية للترويج للبلد كوجهة سياحية مميزة، يلعبُ دوراً هاماً في تراجع أعداد السياح المقبلين إلى الأردن.

ضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين في قطاع السياحة يعتبر عاملاً مهماً يسهم في تقييد نمو هذا القطاع في الأردن، فعلى الرغم من أن السياحة تُعتبر واحدة من الصناعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، إلا أن نقص الحوافز والتشجيعات المالية والضريبية للمستثمرين يقلل من جاذبية الاستثمار في هذا المجال، وعدم وجود حوافز كافية للمستثمرين يؤدي إلى تخّوفهم من المخاطر المالية والتشغيلية المرتبطة بقطاع السياحة، مما يقلل من استعدادهم للمشاركة في تطوير البنية التحتية السياحية وتوسيع قاعدة السياحة في الأردن.

كما أن ضعف التعليم السياحي والفندقي يشكل عائقاً آخر يَحدُّ من تطور قطاع السياحة في الأردن، حيث إن البرامج التعليمية والتدريبية المتاحة للعاملين في هذا المجال غالباً ما تكون غير كافية لتلبية احتياجات القطاع الخاص.

2- قياس أثر الازمات الاقتصادية والسياسية والصحية على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي

مَرَّ الاقتصاد العالمي خلال العقدين الاخيرين بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي أثرت بشكل أو بآخر على النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام والاقتصاد الأردني بشكل خاص، فقد تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي في ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية ليصل إلى معدل 2.5% مقارنة مع معدل نمو حقيقي بلغ 6.1% قبيل استفحال تلك الأزمة.

استخدمت الدراسة النموذج القياسي التالي لقياس أثر الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية المتعاقبة على الدخل السياحي والناتج المحلي الإجمالي:

$$LGDP = \beta_0 + \beta_1 LTE + \beta_2 LTR + Dummy + Ut$$

حيث:

LGDP: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

LTE: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق السياحي.

LTR: اللوغاريتم الطبيعي للدخل السياحي.

DUMMY: المتغير الوهمي للازمات ويشمل (الأزمة المالية العالمية، أحداث الربيع العربي، أزمة جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية والحرب على قطاع غزة).

β_0: الثابت في المعادلة.

βi: معلمات النموذج المجهولة ($i=1,2,3,..$).

Ut: حد الخطأ العشوائي.

تشير نتائج تقدير النموذج إلى أن الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية المتعاقبة أثّرت على الدخل السياحي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003-2023) بنسبٍ متفاوتةٍ، لذلك تم تقدير النموذج لكل ازمة على حدة بهدف تقدير أثر كل أزمة على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي، وأظهرت نتائج التقدير ما يلي :

2-1 أثر الأزمة المالية العالمية على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي:

تشير نتائج تقدير النموذج إلى وجود أثر سلبي للأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2010) على الدخل السياحي، مما أبطء من مساهمته الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة الدخل السياحي بنسبة 1% ساهمت بزيادة الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 2.31% خلال الفترة (2003-2023)، وفيما يتعلق بأثر إنفاق السياح الأردنيين في الخارج، فإن زيادة الانفاق بنسبة 1% أدت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1% خلال الفترة (2003-2023).

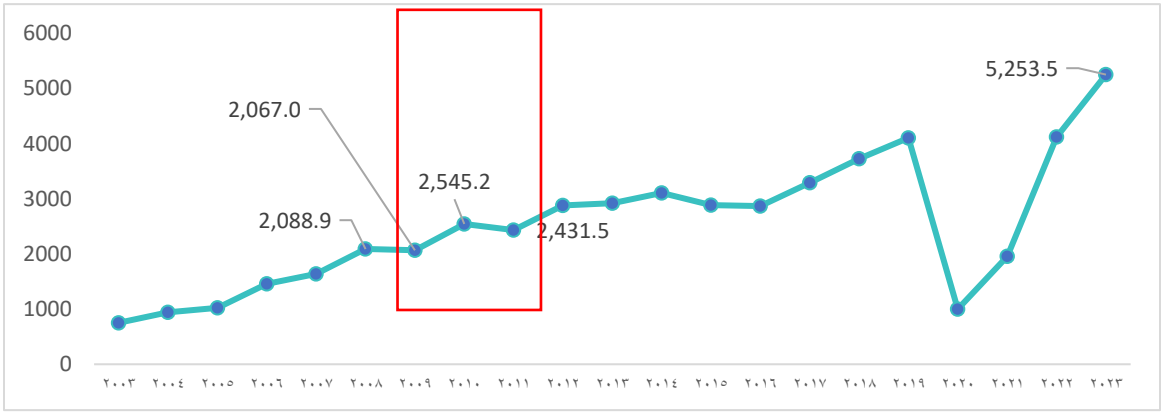

الشكل رقم (11): الدخل السياحي في المملكة في ظل الأزمة المالية العالمية / مليون دينار

2-2 أثر أحداث الربيع العربي على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي:

كان للربيع العربي خلال الفترة 2012-2014 تأثيراً سلبياً (وإن كان ضعيفاً نسبياً) على الدخل السياحي، حسب نتائج التحليل القياسي، مما ابطء من مساهمته الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة الدخل السياحي بنسبة 1% ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 2.24%، وفي ذات الفترة أدت زيادة إنفاق السياح الأردنيين في الخارج بنسبة 1% إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.9% خلال الفترة 2003-2023.

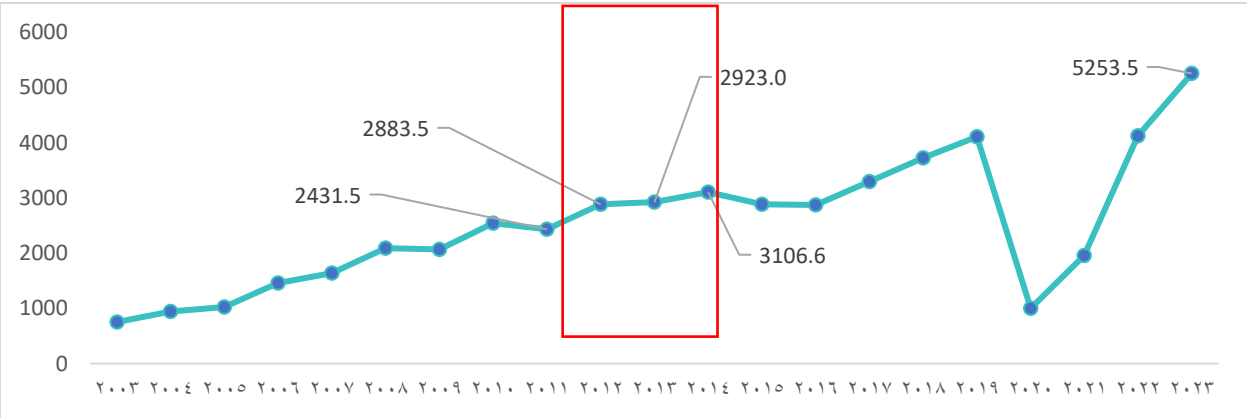

الشكل رقم (12): الدخل السياحي للمملكة في ظل الربيع العربي / مليون دينار.

2-3 أثر جائحة كورونا على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي:

تشير نتائج التقدير إلى أن الأزمة الأعمق تأثيراً على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي قد كانت الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كورونا خلال عامي (2020 و2021) مما أدّى إلى تباطؤ مساهمة الدخل السياحي في النمو الاقتصادي، فزيادة الدخل السياحي بنسبة 1% أدّت الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.43%، كما أن ازدياد الإنفاق السياحي للأردنيين في الخارج بنسبة 1% تسبب بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7% خلال الفترة ما بين الأعوام (2003-2023).

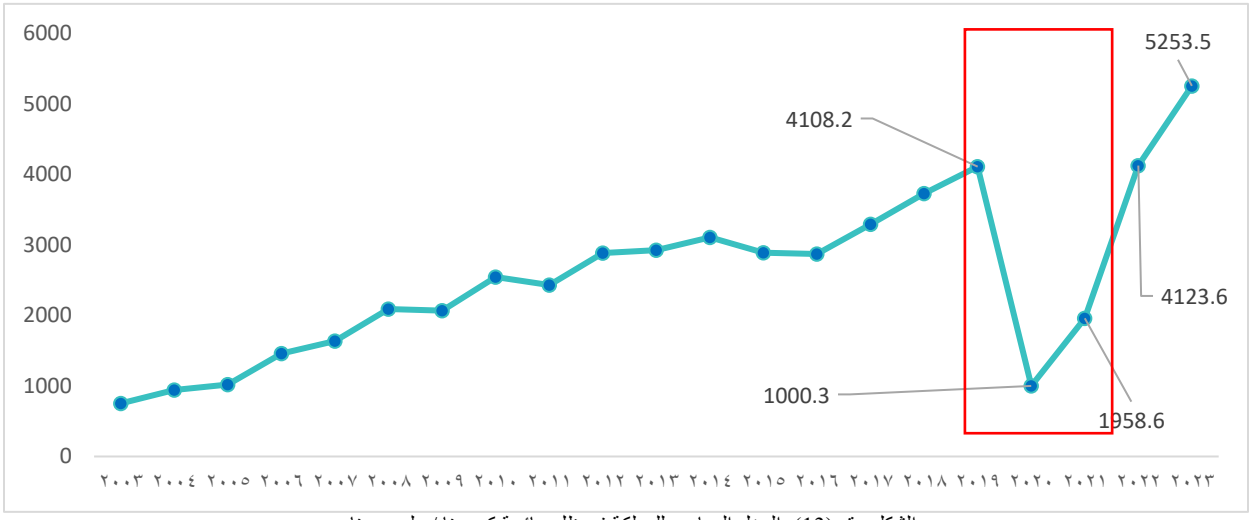

الشكل رقم (13): الدخل السياحي للمملكة في ظل جائحة كورونا / مليون دينار.

2-4أثر الحرب الأوكرانية الروسية والعدوان على قطاع غزة على الدخل السياحي والنمو الاقتصادي:

تشير النتائج إلى أن الأزمتين الأخيرتين (الحرب الروسية على أوكرانيا والعدوان على قطاع غزة) لم تؤثر بشكل ملموس على النمو الاقتصادي، ومع ذلك، فإن العلاقة الإيجابية بين الدخل السياحي والناتج المحلي الإجمالي، تشير إلى أن زيادة الدخل السياحي بنسبة 1% تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2%.

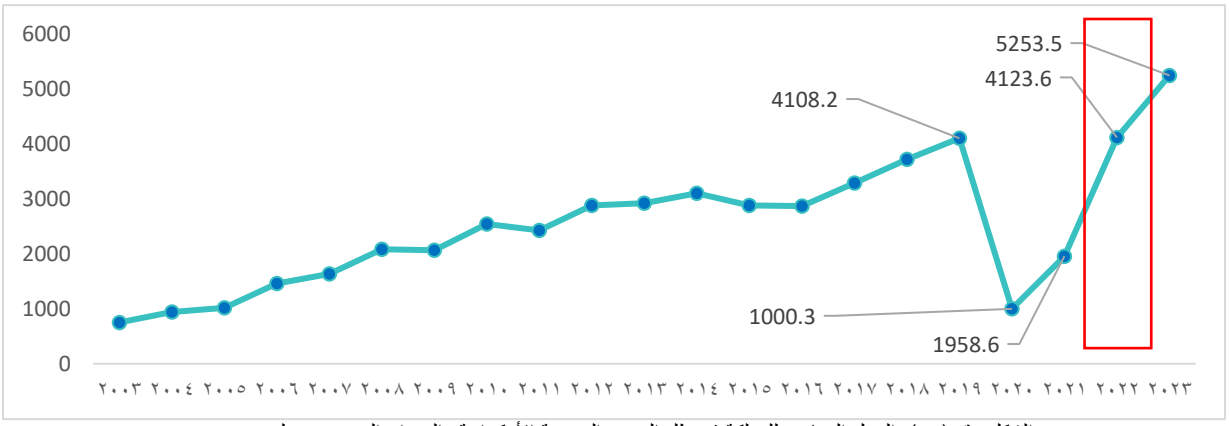

الشكل رقم (14): الدخل السياحي للمملكة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية والعدوان الصهيوني على غزة.

بشكلٍ عام، أظهرت نتائج التحليل أن أزمة جائحة كورونا التي حدثت خلال عامي (2020 و2021) كانت الأشد تأثيراً على حجم مساهمة الدخل السياحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2003-2023)، فقد تجاوز تأثيرها الصدمة التي أحدثتها الأزمات الأخرى مثل الازمة المالية العالمية، وأحداث الربيع العربي، والحرب الأوكرانية الروسية، والعدوان على غزّة.

3- الفجوة بين الدخل السياحي المتوقع والفعلي:

لتقدير حجم خسائر قطاع السياحة التي خَلَّفتها أزمة جائحة كورونا وما بعدها خلال الفترة الربع الأول من عام 2020 وحتى نهاية الربع الرابع من عام 2023، فقد تم اعتماد سلسلة زمنية تبدأ بالربع الأول من عام 2003 وتنتهي بنهاية الربع الرابع من عام 2019، حيث تم استخدام البيانات الربعية من هذه السلسة الزمنية للتنبؤ بالدخل السياحي المحتمل[2] (Potential Tourism Receipts)، أي أنه تم افتراض عدم حدوث جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وكذلك عدم وقوع العدوان على غزة، وبعد ذلك تم أخذ الفرق بين الدخل السياحي المحتمل والدخل السياحي المتحقق فعلياً للوصول إلى القيمة التقديرية التي تمثل الدخل السياحي الضائع والذي خسره الاقتصاد الأردني منذ بداية عام 2020 وحتى نهاية عام 2023 كما في الشكل رقم (15)، حيث تمثل المناطق الحمراء خسارة للدخل السياحي الذي كان من الممكن تحقيقه والمناطق الخضراء دخلاً سياحياً موجباً باعتبار أن الدخل السياحي الفعلي المتحقق فاق الدخل السياحي المتوقع وفق النماذج القياسية.

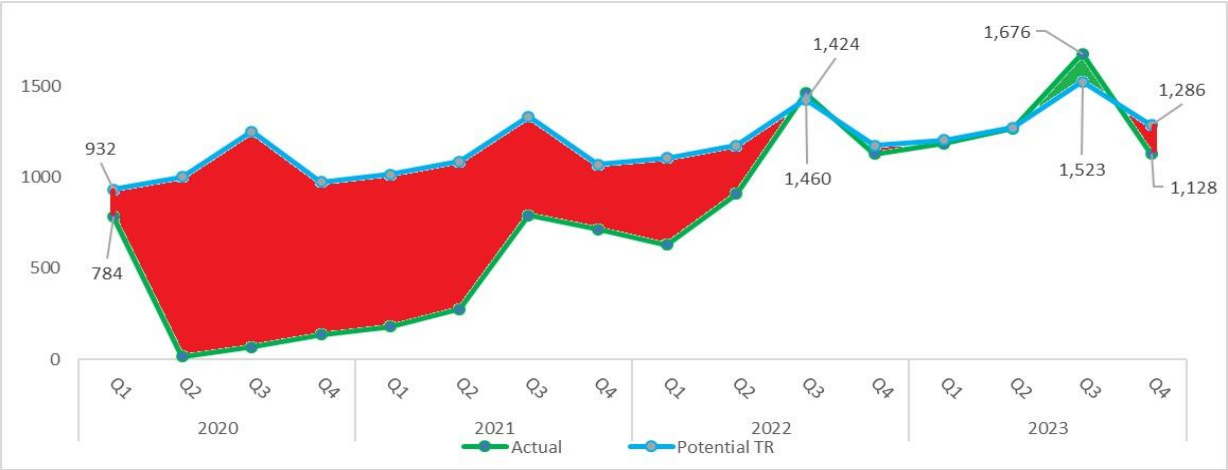

الشكل رقم (15): الدخل السياحي المتوقع والدخل السياحي الفعلي للمملكة خلال الفترة (2020-2023) / مليون دينار.

بلغت قيمة الدخل السياحي الضائع (الفارق بين الدخل السياحي المتوقع والدخل السياحي الفعلي)، كما يظهر في الشكل رقم (16) أدناه، خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2023، حوالي 7.4 مليار دينار. في عام 2020، بلغت قيمة الدخل السياحي الضائع حوالي 3.2 مليار دينار، وكانت قيمة الدخل السياحي الضائع في الربع الثالث من ذلك العام 1.2 مليار دينار، وهو أعلى مستوى للعام 2020 وللفترة الكلية بين عامي 2020 و2023. استمر الدخل السياحي الضائع في الارتفاع خلال عام 2021، حيث قُدرت قيمته حوالي 2.5 مليار دينار، وكانت قيمة الدخل السياحي الضائع في الربع الأول من ذلك العام 834.5 مليون دينار، وهو الأعلى للعام 2021. أما في عام 2022، فقد تراجع الدخل السياحي الضائع المُقدر إلى 753.4 مليون دينار، حيث حقق الدخل السياحي خلال عام 2022 فائضاً بمقدار 36.4 مليون دينار، أي أن الدخل السياحي الفعلي فاق التوقعات، وتقلصت الفجوة ما بين الدخل السياحي المتوقع والدخل السياحي الفعلي من 476 مليون دينار للربع الأول إلى 47.5 مليون دينار للربع الرابع من عام 2022.

[2] . تم استخدام **SARIMA** (نموذج تنبؤي يُستخدم في تحليل البيانات الزمنية، حيث يتمثل هدفه في توقع القيم المستقبلية للسلسلة الزمنية بالاعتماد على الاتجاهات الموسمية والسلوك الزمني للبيانات) لتقدير الدخل السياحي الممكن (Potential Tourism Receipts) للفترة ما بين الربع الأول للعام 2020 والربع الأخير من عام 2023.

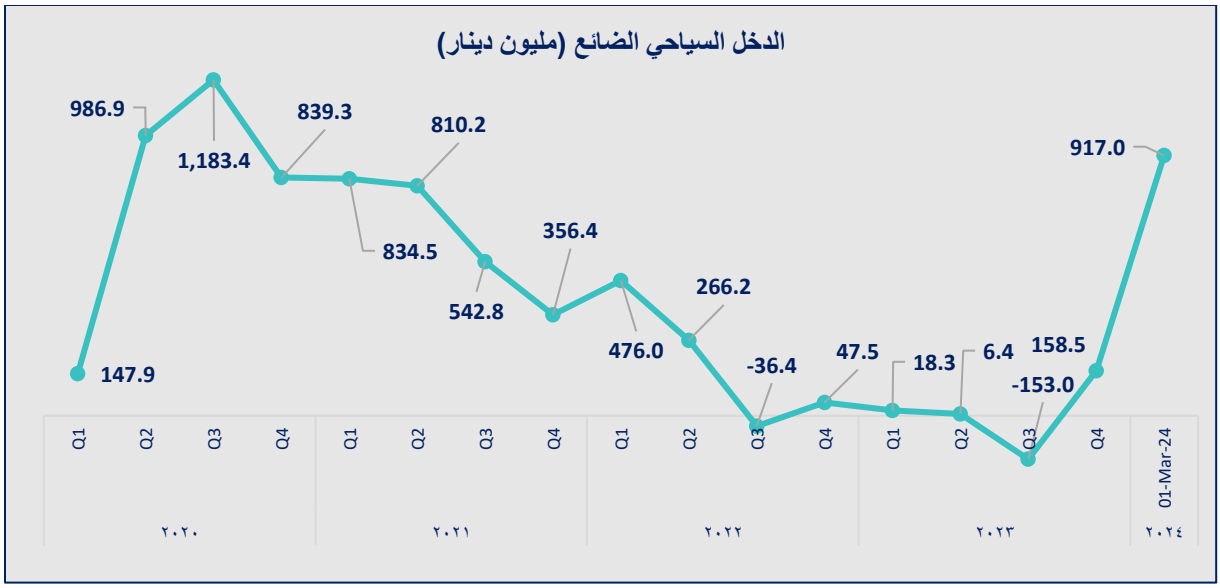

الشكل رقم (16): الدخل السياحي الضائع للمملكة / مليون دينار.

ارتفع الدخل السياحي الفعلي لعام 2023 بمعدلات فاقت معدلاته قبل الجائحة في العام 2019، مما يعني تراجع الفجوة ما بين الدخل المتوقع والدخل الفعلي، ففي الربع الأول من عام 2023 وصلت الفجوة إلى 18.3 مليون دينار، وتقلصت إلى 6.3 مليون في الربع الثاني، وفي الربع الثالث فقد ارتفع الدخل السياحي الفعلي لأرقام قياسية لتنعكس الفجوة محققة فائضاً بمقدار 152.9 مليون دينار، أما في الربع الرابع من عام 2023 وجرّاء العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، فقد تراجع الدخل السياحي الفعلي متسبباً باتساع الفجوة، مما يعني أن الدخل السياحي الضائع خلال الربع الرابع من عام 2023 يُقدّر 158.5 مليون دينار.

ومن المحتمل أن يبلغ الدخل السياحي المتوقع للربع الأول من عام 2024 حوالي 1.3 مليار دينار، حيث أن ما تحقق بنهاية شهر كانون الثاني قد بلغ 393 مليون دينار، أي ما نسبته 30% من الدخل السياحي المتوقع، وبزيادة مقدارها 0.4% مقارنة مع ذات الفترة من العام 2023 ، بسبب ارتفاع الدخل السياحي المتأتي من الأردنيين المقيمين في الخارج بنسبة 4.3%، وارتفاع الدخل السياحي المتأتي من دول الخليج العربي بنسبة 38.2% ومن الدول العربية الأخرى بنسبة 11.3%، مع تراجع الدخل السياحي المتأتي من السياح الأجانب بنسبة 38.8% تقريباً، مما يعني أن السياحة العربية عوضت الخسائر في الدخل السياحي المتأتي من السياحة الأجنبية.

ويشير التقدير إلى أن الفجوة بين الدخل السياحي المتوقع والدخل السياحي الفعلي في الربع الأول من عام 2024 ستصل إلى ما يقارب 46 مليون دينار، وبذلك يمكن القول إنه من المتوقع أن تبلغ قيمة الدخل السياحي الضائع منذ بدء العدوان على قطاع غزة وحتى نهاية الربع الأول من عام 2024 حوالي 205.5 مليون دينار أردني.

التوصيات

نظراً لأهمية قطاع السياحة ودوره الحيوي في تعزيز وتنشيط الاقتصاد الوطني، يتعين على المؤسسات العامة والخاصة والجهات ذات العلاقة تكثيف جهودها لتطوير هذا القطاع وتحسين خدماته، خاصةً وأن قطاع السياحة قطاعاً متقلباً يتأثر بالأوضاع والظروف المحلية والإقليمية والعالمية. وبالتالي، لا بد من اتخاذ إجراءات فعّالة لتعزيز متانة هذا القطاع وجعله أكثر استدامة. **وبناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:**

1. **تأسيس صندوق لمخاطر السياحة يعمل على اتخاذ اجراءات تضمن استدامة قطاع السياحة في الأردن، وتبني الإجراءات التالية :**
   - أ- تقديم منح او قروض مبسطة.
   - ب- تقديم دعم حكومي للقطاع السياحي لتفادي زيادة نسبة البطالة بين العاملين في القطاع.
   - ج- تأجيل أقساط القروض القائمة من البنوك بدون فوائد وعمولات وغرامات (لمن يرغب).
   - د- تخفيض نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي للمنشآت السياحية.
   - ه- تخفيض نسبة ضريبة المبيعات (اثناء الازمات) للمنشآت السياحية.
   - و- تأجيل رسوم التراخيص (والانتساب) اثناء الازمات.
2. **تسويق الأردن سياحياً، وإيجاد عروض وبرامج سياحية متكاملة لمناطق الجذب السياحي التي تشتهر بها كل محافظة.**
3. **تبني سياسات وبرامج تحفيزية لجذب المستثمرين لقطاع السياحة، من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية إضافية للاستثمار السياحي الذي يلتزم بمعايير الحفاظ على البيئة والاستدامة.**
4. **تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ برامج تدريبية وتطويرية لتحسين مهارات العمالة في قطاع السياحة، وتعزيز التعليم والتدريب في مجالات الفنادق والضيافة لتأهيل الكوادر البشرية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.**

المراجع:

- رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033)، عمان، الأردن.
- البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025، عمان، الأردن.
- التقرير السنوي لأبرز تفاصيل تقدم سير العمل في رؤية التحديث الاقتصادي للعام 2023، رئاسة الوزراء، عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية (2006-2023)، عمان، الأردن.
- دائرة الاحصاءات العامة، الجداول الإحصائية للمدخلات والمخرجات (2016-2019)، عمان، الأردن.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، تقارير سنوية (2006-2022)، عمان، الأردن.
- وزارة السياحة والآثار، بيانات الاحصائيات السياحية المنشورة (2006-2024)، عمان، الأردن.